"نحو تعزيز دور الابداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة"

د.نجمـــة عبـــاس

الملخص

أصبح الابداع في العصر الحالي أحد أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح المؤسسات، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك قدرات ابتكارية إبداعية. وبالنظر إلى الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، خصوصا في الجزائر تم تطوير آليات الدعم المختلفة في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات التجمعات العنقودية وحاضنات الاعمال. وفي هذه الدراسة تم عرض تجارب الدول المتقدمة والنامية للاستفادة منها، مع التركيز كذلك على آليات تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الإبداع والابتكار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبدعة، النظام الوطني للإبداع والابتكار، التجارب الدولية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*أستاذ مساعد،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر.

Abstract

Innovation become one of the important factor of sucess of the firms, especially the small and meduim enterprises which have an important capacity of creativity and innovation.

Consdering the role that the small and meduim eterprises play in the contemporary economies, and knowing their fragility in facing the competition wich become increasingly crucial, especially in Algeria, many mechanisms of support has been adapted in different countries. The most prominent of these mechanisms are clusters and incubators.

In this study The experiences of developed and devloping countries were presented to benefit from them, with a focus on the mechanisms of rehabilitation of small and meduim Algerian enterprises.

Key Words : Innovation and Creativity, Innovative SMEs, National System of Innovation and Creativity, International Experiences in Small and Medium Enterprise Development.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم القيمة المضافة، وزيادة في حجم المبيعات، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية. ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو ٨٠% إلى ٩٠% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم.

على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدول النامية تواجه تحديات خطيرة، نتيجة ما برز من تطورات إقليمية ودولية وما شهدته الأسواق المحلية والدولية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية. فالمؤسسات التي تقع في هذه الفئة تقف على عتبة عصر جديد، لأن الاتجاهات والأحداث التي لا مفر من تأثيرها العميق على نوعية الحياة.

وفي الجزائر ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال واهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت لمدة طويلة كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في السبعينات، حتمت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة، باعتماد جملة من الإصلاحات التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

وكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية اليوم تتبنى كما تؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع سياسة وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثرمن واقع، هي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن بقاء هذه المؤسسات مرتبط برفعها للتحديات ومواجهة الصعوبات.

مما سبق، فإن هذه الورقة تهدف إلى البحث عن كيفية تهيئة البيئة المناسبة التي تشجع على تبني ممارسات الابداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحولات الراهنة وهذا بالاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال.

-مشكلة الدراسة: مما سبق تبرز معالم المشكلة التي تسعى هذه الورقة للإجابة عنها من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن تعزيز دور الابداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من تجارب رائدة؟

ويندرج عن هذا السؤال تساؤلات فرعية جوهرية نوجزها كالآتي:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي خصائصها وأهميتها؟
- ما مفهوم الابداع، ما هي أنواعه وطرق اعتماده؟
- ما هي أبرز محددات الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أبرز التجارب الرائدة في دعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
-ما أبرز الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية لتشجيع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الإبداع بظهور نوع جديد من المنافسة تسمى "المنافسة بالإبداع" وقوامها تقديم كل ما هو جديد مما يدعم تفوق المؤسسة ويضمن لها البقاء والنمو في بيئة التغيرات المتسارعة، كما تبرز أهمية الإبداع مع اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والحاجة إلى تحسين المنتجات القائمة وتصنيع منتجات جديدة للحفاظ على النوعية الجيدة، وذلك يتطلب تصميما جيدا للمنتج والعملية القائمة، لذلك يبدو من الضروري دراسة الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لغرض جذب انتباه هذه المؤسسات والمعنيين فيها لأهمية هذا الموضوع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- عرض إطار مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التعريف، الخصائص والأهمية.
- رسم إطار مفاهيمي للإبداع من ناحية: التعريف، الأنواع، طرق تحقيقه.
- محاولة حصر محددات الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نحاول التطرق إلى بعض التجارب في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تستفيد منها الجزائر عند وضع الخطط والبرامج والسياسات الصناعية الهادفة إلى تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفي التنمية .
- إلقاء الضوء على الآليات التي تم تسخيرها لمساندة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

مبررات الدراسة: تعود الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

١. قناعتنا الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ عمل المهتمين بها بإعطائها العناية الكافية وتقديم الدعم المناسب لها حتى تؤدي الدور الذي يجب أن تلعبه كما هو سائد في مختلف دول العالم.
٢. تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة منها أو النامية بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها.
٣. الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال دعم الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **منهج الدراسة:** إن الإجابة على التساؤل الجوهري والاسئلة الجوهرية أعلاه يقتضي الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بسرد المعطيات وتحليلها تحليلا موضوعيا يفرضه منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبابتها للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

أولا: مفهوم الابداع

تتعدد مفاهيم الإبداع (التجديد Innovation) وتتباين وجهات النظر حول تحديد ماهيته فلا يوجد اتفاق حول تعريفه، ويعود ذلك إلى تعقد الظاهرة الإبداعية نفسها، وتعدد المجالات التي انتشر فيها.

١- مفهوم الإبداع

يعتبر روبنز الإبداع بأنه "العمليات التي تؤدي إلى خلق فكرة وإخراجها من خلال منتج، وخدمة مفيدة أو طرق جديدة".(Stephen,1998) . وحسب تشيرميرهورن وزملاؤه فإن الإبداع هو "عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة مؤكدا على أن أفضل المؤسسات هي التي تتوصل إلى الأفكار الخلاقة ومن ثم وضعها في الممارسة".(John et al, 1997,409)

وكما يمكن الرجوع إلى تعاريف أخرى لزيادة الإيضاح مثل التعريف الذي جاء به أب الاقتصاد الصناعي شومبيتر (الاقتصادي الأمريكي من أصل نمساوي) إذ يرى أن «الإبداع يتمثل في إنتاج سلعة جديدة، اعتماد طريقة عمل جديدة، إدخال هيكلة إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة أو الحصول على مورد إنتاج جديد".(Joseph, 1935) وضمن هذا المفهوم، فإن بيتر دراكر يرى أن الإبداع مصطلح اقتصادي واجتماعي أكثر منه مصطلحا فني فهو "تغير في ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك".(بيتر ،١٩٨٨). إن النظرة المتأملة في ماهية الإبداع وفق ما تقدم من تعريفات تساعد في تحديد المفهوم الشامل الذي يتمحور حول النقاط التالية:

- سلوك منظمي.
- تبني واستخدام أفكار وأساليب جديدة قابلة للتطبيق.
- الإسهام في تحقيق المنظمة لأهدافها المتعددة.
- منح المنظمة الاقتدار المتميز لمواجهة المنافسين.

وللإشارة، فإن خلف مصطلح الإبداع تختبئ أفكار متعددة، الأولى أنه فعل إرادي هدفه التحسين وفقا لما هو متوفر، حيث كل متعامل مهما كان مستواه يملك سلطة إبداعية؛ والثانية أنه مراهنة على المستقبل، فيمكنها أن تؤدي إلى النجاح أو الفشل وبدون معرفة الفرصة مسبقا، وتتميز بأنها جديدة ملموسة في نتائجها على المؤسسة تؤدي إلى ديناميكية غير مألوف) (Gérard, 2006)

٢-أنواع الابداع

فيما يتعلق بأنواع الإبداع فإنه في تزايد مستمر، انطلاقا من تقانات الإنتاج إلى المنتجات الجديدة، إلى طرائق التنظيم ومختلف العناصر التي تؤثر في سير المؤسسة. وعليه فقد حدد شومبيتر خمسة أشكال للإبداع وهي(Tom,2002) :

- إنتاج منتج جديد.
- إدماج طريقة إنتاج جديدة.
- تحقيق تنظيم جديد (مثل حالة الاحتكار).
- استخدام مصدر جديد للمواد الأولية.
- فتح مدخل جديد (سوق جديدة).

وتجتمع هذه الأنواع كلها على منطق "طبيعة الإبداع ودرجته"(Carrier et al , 1996).

١-٢ **طبيعة الإبداع:** يقود تحديد أنواع الإبداعات على هذا الأساس إلى التمييز بين أربع أنواع أساسية وهي (Michel et al,1997):

-**الإبداع في المنتج:** ويقصد به "إدخال منتج (سلعة أو خدمة) جديد أو محسن إلى السوق مقارنة بخصائصه الأساسية، ومميزاته التقنية أو كل المكونات غير المادية، إضافة إلى الاستعمال المنتظر أو سهولة الاستهلاك". (Boyer e al,1998) وبذلك يمكن التفضيل بين ثلاثة أنواع للإبداع في المنتج، إبداعات لها علاقة بالتركيبية الوظيفية للمنتج، إبداعات تغير التركيبة التكنولوجية وإبداعات تغير خصائص تقديم المنتج.

-**الإبداع في طرائق الفن الإنتاجي:** عبارة عن "إدخال طريقة إنتاج جديدة أو محسنة في المؤسسة أو تقديم الخدمات أو تسليم المنتجات، والتي تؤدي إلى تحسين جودة المنتج أو خفض تكلفة الإنتاج والتوزيع"، (Commission Européenne, 1997) ومن ثم فالإبداع في طريقة الانتاج تشمل تغييرات في المواد الاولية والأسلوب الفني للإنتاج من الناحيتين الفنية والاقتصادية أو في المعدات الانتاجية.

-**الإبداعات التسويقية** : ويقصد به وضع الأفكار الجديدة موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وقد ينصب على عنصر المنتج سواء كان سلعة أو خدمة، أو على عنصر السعر أو على عنصر الترويج أو على عنصر التوزيع، أو كل هذه العناصر في آن واحد، وبمعنى آخر فإن الإبداع التسويقي يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معا.(عطا الله، ٢٠٠٥)

-**إبداعات تنظيمية**: ويخص إدماج وتغيير إجراءات وطرائق التسيير، ويعتبر هذا النوع من الإبداع غير المادي، يهدف إلى تحويل وإعادة تنظيم طرائق وأساليب التسيير، والمعارف المكتسبة من أجل جعل سلوك المنظمة والأفراد أكثر إيجابية وفعالية. (Mohammed, 1999) ويهتم الإبداع التنظيمي بتطوير نظم إدارية حديثة وإجراء تحويلات في توزيع النشاطات بين الأفراد وفي تركيب الوظائف داخل المنظمة، وهذا ما قد يتطلب استثمارات غير المادية في التكوين، بتوظيف أفراد أكفاء في الاتصال بهدف تقوية الكفاءات الأساسية في المؤسسة، فضلا عن إبداعات في التسيير والتي غالبا ما يجد المسير صعوبة في تطبيق طريقة عمله.

٢-٢ درجة الإبداع: درجة الإبداع تقودنا إلى التمييز بين:

-الإبداع الجزئي أو الطفيف:

ُ يدخل الإبداع الجزئي "تغيرات أو تحسينات تدريجية للعناصر أو المراجع المكونة للمنتج وتكلفته، ولا يتطلب هذا النوع من الإبداع معارف علمية جديدة ومعمقة". (Joël et al, 1993) فالتحسين الذي يحدثه الإبداع الجزئي على المنتجات وأساليب الإنتاج مهم وذو فائدة كبيرة على المؤسسات، خاصة أنه يعتمد على متطلبات ومجهودات بسيطة وغير مكلفة كثيرا، ويمكن للقائم به مثلا أن يكون عاملا أو مهندسا أو مجموعة منهم.

- **الإبداع النافذ أو الجذري:** يحدث الإبداع التكنولوجي النافذ تغييرا جذريا أو جوهريا على العناصر أو المراجع الروتينية المكونة للمنتجات وتكاليفها، ويتطلب قدرات ومعارف علمية جديدة ومركزة ومعمقة، وعليه فالإبداع التكنولوجي النافذ يمس جوهر المنتجات والتجهيزات وصميم الأساليب الصناعية، فهو تصور مختلف وجديد عن الأشياء الموجودة في الأسواق أو التي يعرفها الناس.

ومما سبق، نلاحظ أن هناك أنواعاً عديدة للإبداع وعلى عدة مستويات وهذا ينسجم بشكل جوهري مع تعريفه الذي يركز على عنصر الشمولية، فجوهر مفهومه هو أنه يأتي على شكل تطبيق المعرفة داخل المنظمة من أجل تطوير سلع وخدمات وطرحها في السوق بشكل ناجح.

٣-مصادر وطرق اعتماد الإبداع

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى ترشيد استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة تقوم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة للوصول إلى تحقيق الإبداع، ويتم ذلك إما بالممارسة الفعلية لنشاط البحث والتطوير أو شراء واقتناء الأفكار والإبداعات من المصادر الخارجية. وإجمالاً، يمكن حصر طرق اللجوء إلى الإبداعات فيما يلي (Joël et al, 1993)

-**التطوير من الداخل:** : إن ممارسة نشاط البحث والتطوير داخل المؤسسة يعطيها استقلالية كبيرة في اتخاذ قراراتها ويمكنها من تحقيق مكاسب معتبرة في حالة النجاح، كما يضمن لها جانبا هاما من السرية والثقة لنشاطاتها، ويحد من التطلعات المتاحة للمقلد للحصول على الأفكار الجديدة والإبداعات قيد الإنجاز، فحسب أدبيات اقتصاد وتسيير البحث والتطوير فإن للمؤسسة الفضل على الأقل في نصف الإبداعات المستعملة من قبلها (النشاطات الداخلية للبحث والتطوير)، وهذا مما يجعل المنافسين يستغرقون فترة ما بين سنتين إلى ثلاثة سنوات لتقليد فكرة الإبداع.(Joël et al, 1993)

-**عقود واتفاقيات التعاون:** يدفع النقص في القدرات والإمكانيات المتاحة لدى المؤسسة (خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والاحتياج للمعارف العلمية والتكنولوجية والارتفاع في تكاليف نشاطات البحث إلى القيام بعقود مصادق عليها، أو إبرام اتفاقيات تعاون بينها وبين مؤسسات أخرى أو مثيلة لها في نفس القطاع أو في قطاعات اقتصادية أخرى؛ تهدف إلى إنشاء جملة من العلاقات والارتباطات في مجال البحث التطبيقي، وفعاليتها محددة بجدية الأطراف المعينة وديناميكية المسيرين. ويمكن تحديد أهم أنواع الارتباطات فيما يلي: (محمد، ١٩٩٤)

- الارتباطات المباشرة والرسمية.
- الارتباطات عن طريق التبادلات المادية.
- الارتباطات بواسطة تبادلات غير المادية.

- **المقاولة من الباطن:** تقوم المؤسسة الاقتصادية أحيانا باللجوء إلى مؤسسات أخرى (مراكز البحث، الجامعات، مكاتب الدراسات) قصد تنفيذ جزئي أو كلي لنشاطات البحث والتطوير، ويسمى هذا الشكل بالمقاولة الباطنية ويتواجد بكثرة في أهم البلدان الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عدد كبير من المؤسسات تتعامل مع الباحثين الجامعين . فالمقاولة الباطنية في مجال البحث والتطوير وسيلة مهمة في للمؤسسة لإنشاء علاقات مع الخبراء والمختصين ذوي مستوى عالي (طاقات وموارد بشرية مؤهلة) في مجال الإبداع.

- **اقتناء التراخيص:** هي عبارة عن شراء الإبداع أو الاختراع من صاحبه الأصلي؛ وتعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية لكون المؤسسة تكون على تام بخصائص الاختراع، بالإضافة إلى سرعة استغلاله والنقل المباشر للمعارف والمعلومات عن موضوع الإبداع في حالة التعاقد، والأقل تكلفة بناء على العديد الكبير من طالبي الاقتناء.

ثانيا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لا غنى عنها فهي تفيد في وضع استراتيجيات التنمية للدولة، ووضع السياسات والخطط التي تساعد على تطوير هذا القطاع، ومن ثم إعداد برنامج الدعم والمساعدة. ونحاول إدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

١- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهدت الجزائر في بداية التسعينات تطورات اقتصادية هامة، وتبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت للقطاع الخاص دورا كبيرا لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ولرغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل الشراكة الأورومتوسطية وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤونها، والتي عرفتها على أنها " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى مائتان وخمسين شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار جزائري، كما تستوفي شروط الاستقلالية أي رأسمالها لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق ٢٥%".

ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة بالاعتماد على معايير كمية تتعلق بعدد العمال الأجراء الدائمين ورقم الأعمال المحقق والمجموع السنوي للميزانية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (مليون دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	من ٠١ إلى ٠٩	أقل من ٢٠	أقل من ١٠
المؤسسة الصغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٢٠٠	أقل من ١٠٠
المؤسسة المتوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	من ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠	من ١٠٠ إلى ٥٠٠

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، الجزائر، ٢٠٠١، ص. ص.٨- ٩.

٢- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتقاسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مجموعة من الخصائص المميزة لها رغم أن البعض منها لا ينطبق عليها بشكل موحد، لوجود تمايز بين هذه المؤسسات وفق العديد من الاعتبارات. إن لهذه الخصائص المميزة انعكاس على المؤسسة بحيث تساهم في استمراريتها من جهة، وتؤكد خصوصيتها من جهة أخرى، ويمكن تلخيصها فيما يلي (عبد الله، ٢٠٠٦):

تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة، وذلك من خلال قدراتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، وتحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء والموردون، كما تحقق عوائد سريعة وعالية، باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم.

١. القابلية للتجديد والابتكار، ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي وخاصة في التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية، وذلك من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.
٢. سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.
٣. سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع ،التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة ،وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
٤. سمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب ، لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب على تقنيات غير المعقدة، واعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.
٥. قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.
٦. محدودية الانتشار الجغرافي نظرا لحجمها المحدود.
٧. أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، رسمية العلاقات وتدرجها مما يجعل اتخاذ القرار أطول.

٣-محددات الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد عوامل عديدة تساهم في تعزيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نذكرها كما يلي:

- **المقاول:** يقصد بالمقاول ذلك الفرد الذي يخاطر بموارده الذاتية من أجل انشاء وتسيير مؤسسة، أو هو ذلك الفرد الذي يخلق مؤسسة صغيرة. وعليه، فإن الحديث عن المقاولة يقودنا إلى التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن هذا الفرد في المؤسسات الكبيرة يسمى مناجير.

وبالنسبة لشومبيتر فإن المقاولة ترتبط بالإبداع، بمعنى أن المقاول هو من يقوم بتأليف هيكلة جديدة، أو يعمل على كسر العمل الروتيني في الإنتاج، ويحقق أرباحا يعاد استثمارها.

- **حجم المؤسسة:** قدم جوزيف شومبيتر فرضية مفادها أن العلاقة الموجودة بين الإبداع وحجم المؤسسة، هي علاقة طردية، بعد أن أعطى في السابق أهمية كبيرة للمقاول والمؤسسات الصغيرة في الإبداع (Josée et al, 2007) إلى أن هذا الرأي ليس حالة مطلقة، فإذا كانت بعض المؤسسات الكبيرة

الحجم ربما يتوفر لها من إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية، فإن صعوبات ومعوقات ضخامة الحجم قد تقف حائلا دون تحقيق الإبداع المنشود. وعلى العموم فإن العوامل التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تكون مبدعة يمكن تلخيصها بالآتي:

- إمكانية تجسيد الإبداع المتحقق بشكل منتجات أو بعبارة أخرى سرعة نقل نتائج البحث إلى خطوط الإنتاج رغم المخاطر العالية وعدم التأكد التي تحيط بإطلاق المنتجات الجديدة.
- إمكانية تطوير فجوات البحث العلمي التي تركتها المؤسسات الكبيرة والاستمرار فيها إلى حين التوصل إلى إبداع تقني أو نتيجة مفيدة.
- المرونة العالية التي تتمتع بها بخصوص الإنتاج وردود الفعل تجاه التذبذب الحاصل في السوق والتغيرات المفاجئة غير المتوقعة.

الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الإبداعية: عكس ما هو متوفر في ميدان التسويق أو تنظيم المؤسسة، لا توجد نظرية مهيكلة خاصة بتمويل الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجعل تمويل المشاريع الإبداعية يتميز بالخطورة العالية نتيجة عدم الآكادة، (Jean, 1996) فالإبداع يحتاج إلى موارد مالية تتوافق مع سيرورته انطلاقاً من تغطية نفقات البحث والتطوير (حيث عدم الآكادة مرتفعة) إلى غاية التطبيق الفعلي في السوق (حيث عدم الآكادة التجارية مرتفعة جدا). ومع أن مصادر التمويل للأعمال الصغيرة والمتوسطة المتاحة تختلف حسب الدول، إلا أنه يمكن عرضها من خلال التطرق إلى مصادرها الداخلية منها والخارجية.

-**التمويل الذاتي للإبداع:** عن طريق السيولة المالية التي تتوفر عليها المؤسسة، خاصة الأرباح المحققة وغير الموزعة فإذا ما توفرت تمكنت المؤسسة من تحقيق استقلاليتها، كما تتوفر آليات أخرى يمكن اللجوء إليها، وهي اللجوء إلى الأسواق المالية، البحث عن شراكة، رأس المال المخاطر.

-**المصادر الخارجية:** تمثل القروض من المؤسسات المالية (البنوك مثلا) رغم صعوبة الوصول إليها، إضافة إلى التمويل التأجيري الذي عرف تطورا ملحوظا من حيث الاعتماد عليه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من الثمانينات.

- **وظيفة البحث والتطوير:** إن وظيفة البحث والتطوير وما تتطلبه من موارد بشرية مختصة وكفاءات عالية المستوى وتمويل يصل إلى ١٠% من رقم الأعمال، فإن المؤسسات الكبيرة أكبر قدر على سياقة مشروع البحث والتطوير، ويتزايد هذا الجهد نسبيا مع الحجم، لكن مع ذلك نجد أن ٣٠ % إلى ٦٠% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مبدعة، ونحو ١٠% منها (تسجل مستوى أداء أعلى) تقوم بنشاطات البحث والتطوير في دول OCDE، وتستعمل إعانات لتمويل البحث والتطوير وتحفيزه في القطاع الخاص، كما أنها تطبق بحث وتطوير غير الرسمي، يمكنها من أن تكون مبدعة دون اعتمادها على بحوث رسمية. (OCDE, 2002)

٤-مفهوم النظام الوطني للإبداع والابتكار وآليات دعم المؤسسات المبدعة

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النظام الوطني للابتكار على أنه "شبكة من الهيئات العمومية والخاصة، التي تخلق عبر تفاعل أنشطتها، تراكم وتحول المعارف والكفاءات التي تعد أصل التكنولوجيا الحديثة، هذه الهيئات تشمل على: المؤسسات الاقتصادية، الجامعات، معاهد البحث العمومية والمختلطة، معاهد الملكية الفكرية...الخ".(OCDE, 1999,3)

وبناء على ما تقدم، يتضح أن النظام الوطني للابتكار هو مجموعة من هيئات مختلفة مكونة من الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث وهيئات حكومية أخرى تؤدي دورا هاما في عملية الابتكار من خلال علاقات تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد ونشر واستعمال معرفة جديدة تستثمر ضمن حدود الوطن.

ومن أهم وظائف النظام الوطني للابتكار هو التنسيق بين المؤسسات والهيئات المكونة له، وعليه تسعى معظم الدول إلى انشاء بنى تحتية تعمل على نشر التكنولوجيا والمعرفة، وربط العلاقات بين الجامعات ومراكز البحث وبين المؤسسات الاقتصادية، وتقوم الدول عادة بمحاولة الجمع بين

مختلف الفاعلين المحتملين في العملية الابتكارية في بنى مختلفة باختلاف الأهداف المحددة لها والنتائج المرجوة. ومن أهم هذه البنى المعتمدة لدعم المؤسسات المبتكرة ما يلي:

- ✓ **الحاضنات التكنولوجية**: تقوم على استغلال قدرات وامكانيات الجامعات ومراكز البحث، وخبرة هيئة التدريس الاكاديمية والباحثين الدائمين وربطها مع المحيط الاقتصادي، من خلال العمل على تحويل البحوث الاكاديمية إلى مشاريع مجدية اقتصاديا. فهي تهدف إلى تسويق البحوث المنجزة على مستوى مراك العلم (جامعات، معاهد، مخابر...) والربط بينها وبين موارد الدولة وبين قدرة القطاع الاقتصادي على الاستفادة من الأبحاث وتحويلها إلى ابتكارات تقدم حلولا تكنولوجية واقتصادية واجتماعية.
- ✓ **الأقطاب التكنولوجية**: تجمع لهياكل علمية وتكنولوجية كالجامعات ومراكز البحث والمعرفة، ومخابر البحث ومكاتب الدراسات والاستشارات، وكل الهياكل التي تعتمد الابتكار ونشر المعرفة كنشاط رئيسي لها، بالإضافة إلى وجود تنسيق بين مكونات القطب التكنولوجي.
- ✓ **المراكز التقنية الصناعية**: هياكل لدعم فروع صناعية مختلفة، تقدم مساعدات ومرافقة تقنية للمؤسسات التي لا تمتلك هيكلا للبحث والتطوير، ويتركز نشاطها خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل المراكز التقنية الصناعية تحت اشراف ومراقبة الدولة، ومهمتها الرئيسية مساعدة المؤسسات في فرع معين على ما يلي :-اليقظة التكنولوجية-البحث والتطوير-المعايير القياسية الدولية-تكييف التكنولوجيا والمرافقة التقنية-تدريب وتأهيل الموارد البشرية بهدف تحسين الإنتاجية.

ثالث: عرض التجارب الرائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١-التجربة اليابانية الرائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها. وكما هو معلوم فإن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمدت خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي واعتمدت في ذلك عدة برامج منها:

-**برنامج الدعم التمويلي**: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من دول العالم محدودة الموارد الذاتية، ومن ثم تلجأ للاقتراض من المؤسسات التمويلية لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية، وفي هذا الاطار حظيت هذه المؤسسات بتعدد مصادر التمويل منها (حسين، ٢٠٠٦):

١. البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل نسبة كبيرة من القروض التي تطلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٢. هيئة تمويل تابعة للحكومة: وتتمثل في وكالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمنحها قروضا ولها فروع عديدة في أنحاء اليابان.
٣. هيئة التمويل الشعبية (الأهلية): وهي هيئة أنشئت عام ١٩٤٩ تابعة للدولة، وتقوم بمنح القروض للأشخاص الذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك. وتضم هذه الهيئة ١٥١ فرعا يمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٤. هيئة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أنشئت عام ١٩٥٣ وهي تابعة للدولة وتتكون من ٥٣ فرعا وتقوم بتنفيذ سياسة الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنح قروض التجهيز والتسيير طويلة الاجل.
٥. نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمتلك ٥٢ فرعا باليابان، وهو ما سهل عملية التمويل لهذه المؤسسات، كما تقوم بدراسات الجدوى.
٦. الاعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي مشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

٧. إعفاء الصناعات من ضريبة العمل وضريبة العقارات.

٨. تخفيضات متنوعة لضريبة الدخل.

٩. تخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة.

١٠. تم وضع نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيات الحديثة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

١١. وكذلك نظام ضريبي خاص يشجع على الإصلاح والبناء وتحديث الصناعات الصغيرة.

١٢. نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

١٣. تخفيض ضريبي على تأجير الآلات، تخفيض ضريبي خاص بترخيص وتسجيل المباني الخاصة بالصناعات الصغيرة، إعفاء خاص على استهلاك الآلات والمعدات.

- **برامج الحماية:** اتبعت اليابان سياسة تجارية خاصة من أجل حماية الصناعات الصغيرة، حتى أصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ الى الأسواق الخارجية ،وقد وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات ولم تطبق هذه النظم مرة واحدة وبشكل مباشر ،ولكن اتبعت أنظمة تتناسب مع السلع الصناعية التي تصدرها أو تستوردها وطبقا للدولة التي تقوم بالتعامل معها.

- **برامج الإرشاد والدعم الفني** (أحمد، ٢٠٠٨)**:** وضعت الحكومة اليابانية برنامجا خاصا لتقديم الخدمات الاستشارية يقدمه مجموعة من الخبراء، وتشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية. وتتمثل الخدمات الارشادية في الآتي:

- الرد على استفسارات أصحاب المنشآت وطلباتهم.
- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها.
- دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة اللازمة لها.

- **برامج دعم التدريب:** (أحمد، ٢٠٠٨)

وضعت اليابان عددا من البرامج التدريبية الخاصة بالمشروعات الصغيرة وأهمها:

- برامج تدريب المديرين: انطلاقا من ضعف المستوى البشري والإداري للمسؤولين عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتغطية المتطلبات المحلية.
- برامج التدريب الفني ويتعلق البرنامج خاصة بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية. وقد عملت رابطة تشجيع الاعمال الصغيرة بتقديم المساعدات المالية الخاصة بالتدريب الاستشاري بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال.

- **البرنامج الموسع لتحسين الإدارة:**

يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طرق تحسين مجالات الإدارة بها، وتقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال ومدها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين التي تمنحها، وذلك من خلال:

- تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب والقوانين العمالية.
- التدريب على إمساك الدفاتر كجزء من تحسين الإدارة.
- عقد مؤتمرات وندوات في مجال الضرائب والأمور القانونية وغيرها.

كما تقدم الحكومة معونات مالية للأجهزة التي تؤدي خدمات للمنشآت الصغيرة مثل الغرف التجارية والصناعية والجمعيات التجارية والصناعية واتحاد التجارة والصناعة.

- برامج التحديث:

قامت اليابان بوضع قانون يشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف مسايرتها لحالات التغيير في البيئة الاقتصادية، واعتمدت خطة التحديث على تنمية المنتجات الجديدة، وخلق مستويات مثلى من الإنتاج وقد تم إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات حيث تم إنشاء صندوق لتحديث المعدات وتأجيرها يقدم تمويلا يوازي نصف ثمن الماكينة، حيث تم إنشاء نظام لتأجير الماكينات لمقابلة احتياجات أصحاب المنشآت الصغيرة. ويتم تنفيذ هذا الانظام بواسطة وكالة لتأجير الآلات والماكينات وتأجيرها لأصحاب المنشآت الصغيرة.

- برنامج المناولة (التعاقد من الباطن):

نتيجة للتعاقد من الباطن في اليابان أصبحت الصناعات الصغيرة تساهم بنحو ٣٠% من الإنتاج الصناعي عن طريق التعاقد الفرعي من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات المستخدمة في العملية الانتاجية، ومن المتوقع أن يتسع نظام التعاقد من الباطن في اليابان مستقبلا بما يهيئ للصناعات الصغيرة سوقا أوسع كما يزودها في بعض الأحيان برأس المال العامل ويقدم لها المساعدة الفنية اللازمة.

من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريبي وكذلك إنشاء وكالة لتأجير المعدات والآلات لديها فروع في كل منطقة.

٢-تجربة فرنسا في مجال المراكز التقنية الصناعية (مدني وآخرون، ٢٠١٤)

أنشئت المراكز التقنية الصناعية في فرنسا بموجب القانون الصادر في ٢٢ جويلية ١٩٤٨، نتيجة رغبة وإرادة مشتركة بين السلطة العمومية والصناعيين للإجابة على احتياجات مختلف قطاعات الصناعة في فرنسا. شكلت المراكز التقنية الصناعية شبكة وطنية للبحوث التطبيقية، وقدمت خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الانفاق في مجالات الابتكار والبحث والتطوير.

غطت خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا مختلف قطاعات الصناعة، وشملت عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المشغلة حوالي مليون منصب شغل تمثل ٤٠ من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة والمحققة لربع رقم الاعمال في مجال الصناعة). بلغ عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا ستة عشر (١٦) مركزا.

مكنت الوضعية الجيدة للمراكز التقنية الصناعية ضمن النسيج الصناعي، والقاعدة المعرفية التي بنتها من خلال تجربتها القوية، من تقديم خدمات متكاملة منها:

- اليقظة والاستشراف (في المجال العلمي، التقني، براءات الاختراع، البيئة والامن)
- مشاريع البحث والتطوير (في مجال المواد الأولية، المنتجات، الطرق...).
- الشراكة (من خلال قيادة المشاريع المشتركة).
- الخدمات التقنية (في مجال التوحيد، التقنين، احترام البيئة).
- التكوين والاعلام.

- التجربة الماليزية في إقامة حاضنات المشروعات الصغيرة وإتاحة فرص العمل:

من أجل دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعت الحكومة الماليزية خطتان طويلتان الأجل:

- الخطة القومية الأولى تسمى خطة (١٩٩٦-٢٠٠٠):

تم التركيز فيها على تنشيط وتنمية الصناعات الصغيرة التي تتوجه لتلبية احتياجات الأسواق المحلية الماليزية، حيث تم وضع وتنفيذ عدة برامج دعم موجهة بشكل خاص إلى الشركات ذات النمو العالي، والتي سرعان ما توسعت وزاد حجم أعمالها. بالإضافة إلى هذه البرامج شجعت الحكومة المشروعات الصغيرة ذات التوجه إلى التصدير عن طريق آليات دعم وتمويل خاص بالتصدير.

- الخطة القومية الثانية تسمى خطة (١٩٩٦-٢٠٠٠):

تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية التي تعتبر قطاعات تصديرية في المقام الاول. من هذه القطاعات نجد: شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، الشركات المتخصصة في التجارة الإلكترونية. وفيما يلي مثال لأهم المبادرات التي قامت الحكومة الماليزية بتطويرها في هذا المجال.

1- الخطة الاستراتيجية لإقامة الحاضنات الماليزية:

- الحدائق والتجمعات التكنولوجية الماليزية:

مع التأكيد على ان التجارب المختلفة أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة. فقد قامت ماليزيا بإقامة عدد من المؤسسات حديثا من أجل الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation,MTDC التي تمت إقامتها عام ١٩٩٧ من أجل تسويق ونقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل (ESCWA, 2007).

- شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية:

تمثل مركز احتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة. مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجية الحيوية(Biotechnology). أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع أعضاء التدريس بالجامعات والعلماء، وقد قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية حديثا بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا في أربع جامعات ماليزية هي :جامعة مالايا –جامعة بيترا ماليزيا – جامعة كيبا يجسان ماليزيا- جامعة تكنولوجيا ماليزيا .هذه المراكز تعمل على تنشيط البحث والتطوير والابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.

ان التصور الذي ترتكز عليه شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية هو واحد من أليات تطوير التكنولوجيا في ماليزيا ،حيث قد تم دعم هذه الشركة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار من الحكومة الماليزية خلال السنوات من ٢٠٠١الى ٢٠٠٥ لكي يتم تطوير هذه البرامج في جامعات أخرى ،حيث وضعت الشركة تصورا بأن يركز البرنامج على قطاعات تكنولوجية معينة يتم تحديدها من خلال الجامعات المختلفة.

٢-أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزيةMTDC

- **الحاضنة التكنولوجيةUPM-MTDC**

TECHNOLOGY INNOVATION CENTRE

تم إفتتاح هذه الحاضنة التكنولوجية في أفريل ١٩٩٧ ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة ٣١ شركة معظمها تعمل في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ،وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالا ناجحا لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا ،حيث تقوم أيضا بتمويل العديد من المشروعات الحكومية وخصوصا في مجالات برمجيات الحاسب الألي والوسائط المتعددة ،حيث تمت إقامة مشروع : Multimedia Super Corridor MSC, والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

- **مركز الإبداع التكنولوجي UM-MTDC**

Technology Innovation Centre

تم افتتاح هذا المركز بشكل رسمي في فبراير ١٩٩٩، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

- **مركز التكنولوجيا الذكيةUKM –MTDC**

Smart Technology Centre

تم افتتاح هذا المركز في عام ١٩٩٩، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ،ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية. (الشبراوي، ٢٠٠٣).

وقد تم وضع ألية لاختيار الشركات التي ترغب في الالتحاق بهذه المراكز، وذلك من خلال قائمة الانتظار الخاصة بالمراكز الثلاث . وقد أصبحت هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الجامعات وبين الصناعة ،حيث تقدم هذه المراكز بيئة عمل صالحة لنشاط البحث وتطوير المنتجات وعمليات التوسع بالشركات ،وتوفر هذه المراكز أيضا المعامل المتخصصة والخاصة بالبحوث والمعدات الأخرى لأنشطة التصنيع.

٣-خدمات الدعم المقدمة للشركات من خلال المراكز التكنولوجية:

قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية بالتعاون مع الجامعات الأربع بتكوين لجنة تسيير للإشراف على أنشطة المراكز ودعم الخدمات بها ،والتي تقدم خدمات في المجالات التالية: (الشبراوي، ٢٠٠٣)

*البحث والتطوير والاستشارات الهندسية.

* نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك.

* تنمية الموارد البشرية

* خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات

* دعم برنامج إدارة الجودة

* دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع

* تقديم خدمات التحليل المالي.

٤-البناء الإداري لمركز تطوير التكنولوجيا:

يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير ويمثلها الرئيس التنفيذي لمكتب مركز التطوير الماليزي ،ونائب القنصل ورئيس كل جامعة مشاركة ورئيس معهد البحوث التعاقد، ومدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير .ويتم اختيارا مدير المشروع الذي يقدم تقرير عن تقدم المشروع للمركز وللجنة التسيير كل ٣ أشهر .

- تشرف المراكز على الشركات وعلى إدارتها يوميا للتأكد من حسن سير العمل ،وكل مالك شركة يعتبر مدير مشروع ،ويعتبر مسؤولا عن الآلات والمعدات الموجودة بالشركة .

- تجتمع اللجنة التكنولوجية وفريق التسويق ومجموعة من الاستشاريين بشكل دوري مع خبراء من المركز ومجموعة من الشركات ،وذلك لتقديم المساعدة للشركات والمستأجرين من خلال مراكز تطوير التكنولوجيا.

٥- فلسفة عمل مراكز تطوير التكنولوجيا:

يعمل مركز تطوير التكنولوجيا بماليزيا لتلبية الحاجة الماسة لدعم برامج تطوير التكنولوجيا بماليزيا ،وتتمثل فلسفة العمل به في التالي :

١. تأسيس هذه المراكز لتتفاعل وتنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية ،فالعديد من الشركات التي تمت إقامتها من خلال تطبيقات تكنولوجية خرجت من معاهد بحثية محلية والجامعات ،وهذه الشركات تدار عن طريق أفراد ومجموعات عمل تأسست كنتيجة لخروج أعضاء هذه الجامعات ومعاهد البحث .
٢. تحتاج هذه الشركات ،طبقا لمواردها المالية والبشرية ،أن تعمل قريبة من الجامعات ومراكز البحوث حتى يتسنى لها العمل على تحسين وتطوير منتجاتها مما يساعد على نموها ونجاحها .
٣. تنمية المعاهدات والتعاون الاستراتيجي طويل المدى بين هذه الشركات والجامعات والمعاهد البحثية.
٤. للاستفادة الكاملة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة مثل المعدات والمعامل .
٥. تطوير علاقات العمل بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا ،والعاملين في الشركات الصناعية ،وضمان نجاح الشراكة بينهم على الرغم من وجودهم في ظروف بيئية ونفسية مختلفة .

لقد أصبحت الحاضنة التكنولوجية جزءا من النسيج التكنولوجي والصناعي، وخاصة للشركات التي تعمل بمجالات التكنولوجية المتقدمة، فتعمل مراكز تطوير التكنولوجيا على توفير الأنشطة التدريبية المختلفة من مهارات إقامة وإدارة المشروع، كذلك لها دور مباشر في المساعدة في إعداد نماذج معينة للتدريب في المجالات الصناعية.

٣- التجربة التونسية في التجمع العنقودي (سناء وآخرون، ٢٠١٦):

يعود البحث في فكرة التحول من المجمع الصناعي إلى "التجمع العنقودي" في تونس إلى الدراسة التي قامت بها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد سنة ٢٠٠٨ من خلال البحث في إمكانية إقامة شبكات للتجديد متمثلة في "التجمعات العنقودية" واهتمت الدراسة بثلاث قطاعات ذات أولوية : النسيج والملابس ،الصناعات الغذائية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وقد كان للاستراتيجية التي وضعتها تونس منذ سنة ٢٠٠٠ لإرساء سياسة الأقطاب التنافسية والاقطاب التكنولوجية دور كبير في تسهيل إحداث "التجمعات العنقودية" وإحداث التخصصات أحد أهم ركائز هذه التجمعات. ونذكر من هذه الأقطاب مثلا بنزرت المختص في الصناعات الغذائية وسوسة المختص في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وبرج السدرية المختص في الطاقة المتجددة والفجة المنستير المختص في النسيج والملابس.

كما عمدت تونس إلى اعتماد مبادرة مشتركة لتجسيد مشروع "التجمعات العنقودية" من خلال التعاون مع عديد من المنظمات والبرامج مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الفرنسية للتنمية ووكالة التعاون الألماني.

ويعود تأسيس أول "تجمع عنقودي" إلى سنة ٢٠١٢ بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهو "التجمع العنقودي" ميكاترونيك الموجود بالقطب التكنولوجي بسوسة.

ومن بين الأهداف التي رسمت لإنشاء هذه "التجمعات العنقودية" في تونس هي مزيد من تأهيل العاملين وتكوينهم للحصول على أكثر خبرة في الميدان الذي ينتسبون إليه، إضافة إلى تحسين المنتوج والرفع من قدرته التنافسية ليتمكن من النفاذ إلى الأسواق العالمية. وتتبوأ الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بخمسة "تجمعات عنقودية" وتشمل (التمور، النخيل، الحليب، ومنتوجات البحر وزيت الزيتون) ثم الصناعات الميكانيكية بتجمعين عنقودين تليهما كل من الصناعات الالكترونية وصناعة الادوية وصناعة النسيج والطاقات المتجددة بتجمع عنقودي واحد.

المحور الرابع: آليات دعم الابداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

إن السلطات العمومية أطلقت عدة مبادرات لتشجيع ودعم الجهود التي تبذلها المؤسسات لاسيما من خلال البرنامج الوطني للتأهيل الذي رصد له غلاف يقدر ٣٨٦ مليار دينار والذي يهدف إلى إعادة تقويم ٢٠٠٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة وكذا تأسيس جائزة وطنية للابتكار.

١-إجراءات برنامج إعادة التأهيل في الجزائر:

قامت وزارة المؤ سسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قامت بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُشغل أقل من ٢٠ عاملاً، وحظي هذا البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته ليوم ٢٨ جويلية ٢٠٠٣، وكذلك مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٤، ويمتد هذا البرنامج على ١٠ سنوات، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ ١٠ مليار دينار جزائري، ويندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ القانون التوجيهي رقم ٠١- ١٨ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما المادة ١٨ منه وقد أعلنت الوزارة المكلفة في شهر شباط ٢٠٠٧ إشارة الانطلاق الرسمي لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوساطة حملة توعية إعلامية واسعة، مست كامل التراب الوطني (تنظيم ٢٣ تجمعاً شمل ٤٨ ولاية بحضور تجاوز ٣٠٠٠ مشارك). (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،٢٠٠٨). وتتمثل الأهداف العامة والخاصة لبرنامج التأهيل في الآتي:

-**الأهداف العامة:** لقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛ وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وكذلك تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، والجودة، والإبداع. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بالجودة والتحكم بالتكاليف وتأهيل الموارد البشرية، والحصول على التقنيات الجديدة، والمعرفة التقنية.

-**الأهداف الخاصة:** تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

وفي هذا الاطار فقد شرعت في:

-ترقية المناولة والشراكة: تم انشاء مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والمؤسسات الصناعية لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذا الشركاء الاجانب. والملاحظ في هذا الاطار محدودية المجهودات المبذولة من طرف منظمات ارباب الاعمال التي لم تتمكن من تنظيم سوق المناولة المحلي. ويتضح جليا من خلال التجارب الدولية أن المناولة تعد كخيار استراتيجي يهدف ضمان بقاء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية التشاور: إن عملية ترقية التشاور تعتبر من المهام الأساسية التي تضطلع بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاط هذه المؤسسات عن طريق الجمعيات المهنية، ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا القطاع. من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية، قصد إعداد الخطط الاستراتيجية لترقية القطاع فقد تم تدعيم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكل التنمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في المادة ٢٥ منه، وهذا بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

- برنامج "ميدا" (*MEDA*) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي، وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية، وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ويتمثل في برنامج "**ميدا ١**" ويمتد من سنة ٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٧ والذي يُعرف باسم الشراكة الأورو- متوسطية، ويهدف إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات السوق وذلك عن طريق (السعيد، ٢٠١٢):

-تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في المشاريع الاستثمارية لتقديم القرض على أساس الجدوى والنجاعة وربحية المشاريع، وليس فقط على أساس الضمانات المقدمة.

-تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الاداري للمؤسسات عن طريق برامج لتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسة وعمالها.

-تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة جمعيات أرباب العمل وبعض الاجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي.

-دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج البرنامج:

أسفرت نتائج برنامج ميدا المقرر لخمس سنوات الذي شرع فيه منذ سنة ٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٧ (ثم مدد إلى سنة ٢٠٠٨) على تأهيل ٤٤٥ مؤسسة مست ٢٢ نشاطا اقتصاديا. كما تم ابرام اتفاقية للشروع في تطبيق برنامج "ميدا ٢" ابتداء من مارس ٢٠٠٩ وتمتد على أربع سنوات بقيمة اجمالية تقدر بـ ٤٤ مليون أورو (السعيد، ٢٠١٢).

٢-**الجائزة الوطنية للابتكار:** أحدثت الجائزة للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٣٢٣ المؤرخ في ١٤ شوال عام ١٤٢٩ الموافق لـ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨ الذي يتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار ويحدد شروط وكيفيات منحها. وتتمثل أهداف هذه الجائزة في الآتي:

-دعم الابتكار واستخدام البحث والتطوير العلمي داخل المؤسسة

-مكافئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق ابتكارات في السلع أو في الخدمات

-تأسيس هذه الجائزة يندرج ضمن استراتيجية الدولة الرامية إلى تنمية النسيج الوطني وتحقيق مساهمته في توليد الثروة.

-إقامة علاقات دائمة بين عالم المؤسسات وعالم البحث العلمي.

خاتمة:

لم تبلغ بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المكانة اللائقة بها على مستوى الاقتصاد الكلي نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من التحديات الا أنها تبقى الخيار الاستراتيجي لتشيد اقتصاد قوي، وهذا يرجع إلى ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها. فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها وتوجيه الجهود للنهوض بها وتوفير الإمكانيات اللازمة لتعزيز آليات عملها لتكون عاملا فاعلا في تعزيز مسيرة البناء الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يتطلب الاستفادة من مزايا التجارب الرائدة في هذا المجال، بما يلائم وظروف المجتمع وإمكانيته وموارده.

النتائج: تتمثل نتائج الدراسة في الآتي:

- تزايدت الأهمية الاستراتيجية التي يشكلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الفتية والمبدعة منها، لذا فإن تشجيع قدراتها الإبداعية سوف يعزز من تنافسيتها، ولكن يبقى هذا الامر مرهون بالأنظمة الوطنية للإبداع والابتكار ومدى مساهتمها في توفير المتطلبات الأساسية لتوفير بيئة مشجعة على الابداع.

- يكمن سر نجاح التجربة اليابانية في العمل المنظم وفي توزيع الأدوار على الجهات التي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنتهى الدقة خاصة في المجال التمويلي، الدعم الفني والتدريب، وبرامج تحسين التسيير والإدارة والتسويق والإنتاج والتصدير عن طريق الإعفاءات الضريبية والتعاقد من الباطن وهذا ما يحقق تكامل في بيئة الأعمال.

- أثبتت التجربة الماليزية أن الجامعات والمراكز البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تشجع على الإبداع من خلال ترجمة ونقل الأفكار الابتكارية إلى الصناعة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان تركيزها على إنشاء مراكز لتطوير التكنولوجيا ومشاريع البحث والتطوير.

- بينت التجربة الفرنسية اهتمامها الكبير بالمراكز التقنية الصناعية للمساهمة لدعم الأبحاث التطبيقية ومن ثم ترقية الابداع وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الانفاق في مجالات الابداع والبحث والتطوير. كما تمكنت هذه المراكز من المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق.

- تكمن مزايا التجمع العنقودي في التجربة التونسية بالتقارب الجغرافي وبإمكانية الاستفادة من القدرات البشرية المتخصصة ومن المعرفة السائدة في الموقع، مما يؤدي إلى بناء وتطوير قدرات المؤسسات الاقتصادية لتمكينها مجتمعة من المنافسة، فهي عملية تعلم ونقل معرفة جديدة تساهم في إحداث إبداعات متلاحقة تكسبها منافسة مع الصناعات الأخرى.

-توالت البرامج الموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، منها ما كان مبادرة وطنية من السلطات العمومية، ومنها ما نتج عن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية. إلا أن الواقع يكشف عن ضعف جهود التنسيق ما بين الجامعات والبحث العلمي من جهة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

- تبذل الجزائر مجهودات لدعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الاشكال، إلا أنه بالمقابل تعاني هذه المؤسسات من معوقات على الجانب الإداري، التمويلي، التسويقي وغيرها، وهو ما لم يبرز في التجربة اليابانية التي تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مرافقة وتنسيق للجهود المتكاملة على جميع الاصعدة.

التوصيات: يمكن اجمالها فيما يلي:

-توفير بيئة قانونية تساعد وتحفز على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات المتعلقة بالتسجيل والتراخيص والإعفاءات الضريبية.

-استخدام آليات جديدة تثبت نجاحها عالميا في زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها والتي تتمثل في حاضنات المؤسسات الصغيرة بهدف توفير وتهيئة الرعاية الإدارية والفنية والتكنولوجية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة في السنوات الأولى من إنشاء هذه المؤسسات. ومن الناحية العلمية تعد الحاضنة منظومة عمل متكامل توفر كل السبل لتطوير أفكار جديدة لإيجاد مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسيع مشروعات قائمة.

-تشجيع البحث والتطوير من خلال تأسيس صندوق دعم البحث والتطوير الذي يعتبر أحد أليات في مجال دعم الصناعات المحلية حيث أن البحث والتطوير يعمل على تقليص التكلفة الإنتاجية للوحدة عبر ابتكار مدخلات جديدة وتحسين الطرق الحالية مما يزيد في القوة التنافسية للمنتج الحالي.

- تشجيع الروابط بين قطاع التعليم العالي البحث العلمي وقطاع الصناعة، قصد الاستفادة من مخرجات الأبحاث العلمية في التطوير الصناعي.

-إن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير تجمعات صناعية عنقودية لاسيما في الصناعات البتروكيماوية (البلاستيك)، تصنيع مواد التغليف، الصناعات الغذائية وتصنيع الأجهزة الكهرومنزلية.

المراجع:

١. -أوكيل، محمد سعيد. اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.ص.٦١-٦٢.

٢. بلوناس، عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام ١٧-١٨ أفريل،٢٠٠٦، جامعة الشلف، الجزائر.ص.١٢٧

٣. بن بلغيث، مدني ومحمد الطيب ٢٠١٤، أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-أي دور ومساهمة للجامعة؟، مجلة المؤسسة، العدد (٣)، الجزائر، ص.١٠-١١

٤. -دراجي، السعيد. التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ١٨-١٩ أفريل ٢٠١٢، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص. ١٦-١٧

٥. دراكر، بيتر. التجديد والمقاولة: ممارسات ومبادئ، ترجمة حسين عبد الفتاح، عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨.ص.٧٧

٦. فهد سرحان، عطا الله. " دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان، ٢٠٠٥، ص.١١

٧. لقمان، أحمد محمد. المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة للمؤتمر العمل العربي الدورة ٣٥، مصر، ٢٠٠٨، ص. ٤٥-٤٦

٨. -الأسرج، حسين عبد المطلب. مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مصر: مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الاسرج، ٢٠٠٦، ص.١٧

٩. -الخمير، سناء وايمان، ٢٠١٦، "التجمعات العنقودية" مفهومها وتاريخها وتعريف بالتجربة التونسية في هذا المجال، بريد الصناعة، العدد ١٣-١٤، تونس، ٢٠١٦، ص.٣٢-٣٣. متوفر على الموقع:

١٠. http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/ci/133_134_2016_ar.pdf (24/2/2019).

١١. -الشبراوي عاطف. دور حاضنات الاعمال تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي، الندوة العربية للحاضنات الصناعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص. ٨٥-٩٢

١٢. -وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، تقرير حول وضعية تنفيذ مشاريع ونشاطات القطاع، الجزائر،٢٠٠٨، ص.٢٤

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. -Broustail, Joël et Fréry, 1993, le management stratégique de l'innovation, Paris : Dalloz.p.12
2. -Camille, Carrier et Jean Grand .Le concept d'innovation : débats et ambiguïtés, 5éme conférences internationale de management stratégique, 13-14-15 Mai, 1996, Lille, p.3-4.
3. -Commission européenne, manuel d'OSLO, 1997, la mesure des activités scientifiques, Paris: édition OCDE, p.28 .
4. -Dokou, Gérard, 2006, l'innovation en PME, "l'accompagnement managérial et industriel", cahier de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du LUTTORAL, Cote d'Alpe, France, n°. 126, p.7
5. ESCWA, Technology capacity builduing initiatives for the twenty first century in the ESCWA member's countries, 2007, New york ,United Nations, p.99
6. -Lachman, Jean, 1996, le financement de l'innovation des PME, Paris : Economica, p.11
7. -Marchesnay, Michel et Fourcade Colette, 1997, gestion de la PME/PMI, Paris : Nathan, p.284
8. -OCDE, 1999, gérer les systèmes nationaux d'innovation, Paris : éd. OCDE, p.3
9. OCDE, 2002, les PME à forte croissance et l'emploi, Paris : éd. OCDE, p.12
10. -Oukil, M. S.1999, recherche et développement, aspects théoriques et pratiques, Alger : CERIST, p.5
11. -Peters, Tom, 2002, fabriquer le futur, l'imaginaire au service de l'innovation, Paris, Dunod, p.05
12. Robins, S. P., 1998, Organisationnel Behavior, 8 th ed, New Jersy :Prentice- Hall, p.426
13. -Robert, Boyer et Didier, 1998, Innovation et croissance,Paris : la documentation française, p.14
14. Schermerhorn, John R. et al, 1997.Organizational Behavior . New York : John Wiley and Sons, p.409
15. -Schumpeter J. A, 1935. Théorie de l'évolution économique, Paris : Dalloz, p.35
16. -St- Pierre, Josée et Claude, 2007, le rôle de l'entrepreneur et de l'environnement interne sur l'innovation de produits dans les PME, sous la direction de Mayoukou Célestin et Claudine, entreprenariat et innovation ,Paris : édition L'Harmattan, p.65